MENAFEM
الحركة النسوية للعدالة الاقتصادية، الايكولجية و التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MenaFem Movement for Economic, Development And Ecological Justice

بين التلوث و المقاومة:

قابس تحت رحمة النموذج التنموي التونسي

(Fethi Belaid/AFP via Getty Images)

2025

ملخص

تتناول هذه الدراسة تأثير السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية على الواقع المحلي للمناطق المهمشة في تونس، مع التركيز على ولاية قابس كنموذج. تعيش تونس منذ أكثر من عقد مرحلة حرجة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث أدت تراكمات الديون وسياسات التقشف إلى تزايد الفوارق المجالية والاجتماعية، وتدهور الخدمات الأساسية، مع تفاقم آثار النموذج التنموي المعتمد على الصناعات الاستخراجية في قابس. أدى الاعتماد المكثف على الصناعات الكيميائية والفوسفاتية إلى تلوث الهواء والماء والتربة، مما أدّى إلى مشاكل صحية للمواطنين أدّت في العديد من الأحيان إلى الوفاة، إضافة إلى تدهور الصحة العامة وفقدان فرص التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي يجمع بين مراجعة السياسات الاقتصادية الوطنية وتحليل البيانات البيئية والاجتماعية، إضافة إلى الاستماع إلى تجارب النشطاء البيئيين، بهدف رصد التجارب اليومية للمقاومة الشعبية والمطالب المجتمعية. أظهرت النتائج أن السكان يرفعون مطالب محددة تشمل إغلاق المكبات غير المرخصة، وتفكيك الوحدات الصناعية الملوثة، ومراقبة الانبعاثات البيئية، وتحسين جودة المياه والتربة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار البيئي. كما أبرزت الدراسة الدور المركزي للنساء والأمهات في تحريك الحراك المحلي وتحويله إلى مقاومة عملية مستمرة.

تخلص الدراسة إلى أن قابس تمثل نموذجًا حيّا لفشل النموذج التنموي التونسي القائم على الصناعات الاستخراجية، وأن الوعي البيئي المحلي يتحول إلى أداة مقاومة مستمرة أمام الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. وتشدد النتائج على ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي، وضمان التنمية الاقتصادية مع احترام حقوق المواطنين وتحقيق العدالة البيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: قابس، الصناعات الاستخراجية، السياسات الاقتصادية، المقاومة الشعبية، العدالة البيئية

تقديم

تعيش تونس منذ أكثر من عقد مرحلة حرجة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والإيكولوجي، حيث تتشابك تراكمات الديون مع سياسات التقشف التي يفرضها من هم فوق، ويصاحب ذلك تراجعًا في توفير الخدمات الأساسية وضمان التنمية المحلية. هذا الواقع لا يمكن فهمه بمعزل عن الضغوط الدولية والتمويل المشروط الذي يفرض سياسات صارمة على الدولة التونسية، تشمل تقليص الدعم الاجتماعي، خفض الأجور، وفتح القطاعات الاقتصادية أمام الاستثمار الخاص. إن السياسات الاقتصادية المعتمدة أعادت إنتاج تفاوتات مجالية واجتماعية، وجعلت بعض الجهات تتحمل تبعات النموذج التنموي القائم على الصناعات الاستخراجية والتصديرية، في حين تُهمَّش حقوق السكان في الصحة، البيئة، التعليم، وفرص التنمية المستدامة.

قابس تمثل حالة نموذجية لتداعيات هذه السياسات على المستوى المحلي. المنطقة الساحلية الغنية بالموارد الطبيعية تم تحويلها منذ سبعينات القرن الماضي إلى قطب صناعي موجه للتصدير تقوده أساسًا مؤسسات عمومية، وفي مقدمتها الشركة التونسية للصناعات الكيميائية التي تحتكر تحويل الفوسفاط وإنتاج الأسمدة، إلى جانب شركات عمومية أخرى كشركة فوسفاط قفصة التي تشرف على الاستخراج، مع وجود شبكات من الشركات الخاصة المحلية والأجنبية التي تشتغل في النقل والخدمات اللوجستية المرتبطة بهذا القطاع. هذا النموذج الصناعي الموجه نحو التصدير وتوفير العملة الصعبة، جعل من قابس فضاء يتحمل فيه السكان المحليين التكاليف البيئية والصحية للصناعات الكيميائية والفوسفاتية.

تركز هذه الورقة على ثلاث مستويات متداخلة:

1. **السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية:** تحليل تراكم الديون، سياسات التقشف، وأثرها على إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والمجالية. كيف يساهم التمويل الخارجي في توجيه النموذج التنموي نحو الصناعات الاستخراجية، مع إقصاء القطاعات المحلية والخدمات العامة؟
2. **الأبعاد البيئية والاجتماعية المحلية في قابس:** دراسة آثار الصناعات الكيميائية والفوسفاتية على البيئة، الصحة العامة، والزراعة، مع التركيز على ضعف الاستثمار العمومي والرقابة البيئية، وكيفية تحمل المنطقة تبعات السياسات الوطنية.

الإشكالية الأساسية التي تحدد مسار الورقة تتمثل في فهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية الوطنية والواقع المحلي للمناطق المهمشة – قابس – كنموذج. تفترض الورقة أن قراءة السياسات الاقتصادية لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال دراسة التجارب المحلية، حيث تظهر حدود النموذج التنموي القائم على الصناعات الاستخراجية، وأهمية إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية، وبين التنمية والعدالة البيئية والاجتماعية.

الأسئلة البحثية المركزية

1. كيف تتفاعل السياسات الاقتصادية العمومية، وخاصة تراكم الديون والتقشف، مع الواقع المحلي للمناطق المهمشة في تونس؟
2. إلى أي مدى تتحمل قابس وطأة النموذج التنموي القائم على الصناعات الاستخراجية، وما هي انعكاسات ذلك على البيئة والصحة العامة؟
3. كيف يعكس الحراك الاجتماعي والبيئي في قابس مقاومة التهميش، وما هو دوره في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني؟
4. ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة قابس لتحسين العدالة البيئية والمجالية في تونس، وربط التنمية الاقتصادية بحقوق المواطنين؟

السياسات الاقتصادية والمالية العمومية في تونس وتأثيرها على المناطق المحلية

يشهد الاقتصاد التونسي حالة من عدم الاستقرار وتراجع قدرته وأدائه بفعل "غموض السياسات الاقتصادية و ضبابية الخطاب الرسمي في أبعاده الاقتصادية[1]. إذ لم يكن الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال وعبر مراحله المختلفة من تجربة التعاضدية (1961–1969)، مرورًا بالتجربة الليبرالية (1970–1982) ومسار "الانفتاح" الاقتصادي والإصلاح الاداري (1995–2008) وصولًا إلى فترة ما بعد 2011 وما تلاها من أزمات اجتماعية ومالية خانقة. في هذا السياق مثل تفاقم عجز الاقتصاد التونسي العنوان الأبرز لفتراته وأطواره المختلفة. بعد فترة من الانتعاش إثر دخول تونس مرحلة الانفتاح العالمي سنة 1995 بفضل عدد من الاتفاقات أبرمتها مع الدول والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية. مثل اتفاقيات التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة 1995، ومسار برشلونة سنة 1995، وكذا مسار السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004، بالإضافة إلى الاتحاد من أجل المتوسط في سنة 2004 أيضًا.

لقد اصطدمت سياسات الاقتصاد الكلي في تونس، بما هي "مجموعة من الأدوات المتاحة للسلطات العامة التي يؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة"[2]، بجملة من المعيقات حالت دون توفر "المهارات والالتزامات من الجهات الفاعلة الرئيسية لتحديد المشاريع الاقتصادية وتوجيهها"[3]. هذه المعوقات أدت إلى فوارق مجالية واضحة، حيث ركزت "التنمية المزعومة" في المدن الكبرى والمناطق الساحلية "المربحة" اقتصاديًا، بينما عانت جهات محلية مثل قابس من التهميش الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

في العام 2023، سجلت تونس أدنى معدل نمو اقتصادي خلال عقد من الزمن[4]، باستثناء السنة الأولى لتفشي وباء كوفيد-19، أي العام 2020. ونجم هذا الأداء الضعيف عن عدة أسباب، مثل تراجع الاستهلاك نتيجة ارتفاع معدل التضخم، ومحدودية فرص العمل، وتدهور الظروف الاجتماعية، إضافة إلى انخفاض حجم الاستثمارات. وثمّة مخاطر كبرى بانعدام استقرار الاقتصاد الكلي.

في الحقيقة:
لقد استندت تونس خلال الأربع سنوات الأخيرة بشكل متزايد إلى القطاع المالي المحلي، ولا سيما المصرفي، من أجل تمويل العجز في ميزانيتها. لكن الاعتماد الكبير على الأسواق المالية المحلية أدّى إلى مزاحمة تمويل القطاع الخاص. نظرًا إلى محدودية مصادر الاقتراض الخارجي المُتاحة أمام تونس، وضعف قدرة مصارفها على سد الفجوة التمويلية الكبيرة، يُرجَّح أن تزيد الدولة اعتمادها على الاقتراض المباشر من البنك المركزي أو (ما يُعرف بالتمويل النقدي). تنطوي هذه الخطوة على مخاطر مرتبطة بارتفاع معدل التضخم، واستنزاف احتياطي العملات الأجنبية الذي سيؤدّي بدوره إلى وقوع أزمة مالية قد تواجه البلاد صعوبة في التعافي منها.

الأداء الاقتصادي الضعيف

أثارت توجهات أخرى على صعيد الاقتصاد الكلّي القلق، إذ وصل معدل التضخم إلى مستوى قياسي عند 9.3 في المئة[6]؛ وسُجِّل عجز مالي كبير جدًا للسنة الرابعة على التوالي بلغ 7.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتراجع حجم الاستثمارات المحلية إلى 12.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد ما كانت عند مستويات أعلى في بداية العقد الماضي، مع انخفاض الاستثمارات الخاصة إلى ما لا يزيد عن 7 في المئة تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي[7]؛ وتنامى عبء الدين العام الإجمالي، بما في ذلك الديون المضمونة من الحكومة، التي تناهز راهنا 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[8]. وترافق كل ذلك مع ارتفاع معدلات البطالة، بحيث بلغت 39 في المئة في صفوف الشباب و24 في المئة بين خريجي الجامعات[9].

لم ينجم الركود الاقتصادي عن عوامل خارجية معاكسة، بل ظلت صادرات تونس مزدهرة، بفضل النمو المتواضع في الاتحاد الأوروبي، أكبر شريك تجاري لتونس، وتحقيق البلاد عائدات من أسعار زيت الزيتون والفوسفات المرتفعة[10]. بالإضافة إلى ذلك، استفادت تونس من استئناف النشاط السياحي واستمرار تدفّق التحويلات المالية من المغتربين، وكانت أسعار السلع المستوردة مؤاتية أكثر من السنوات السابقة، وسط انخفاض أسعار النفط والمواد الغذائية عالميًا خلال العام 2023[11].

الشكل 1 : تدهور النمو الاقتصادي خلال سنة 2023

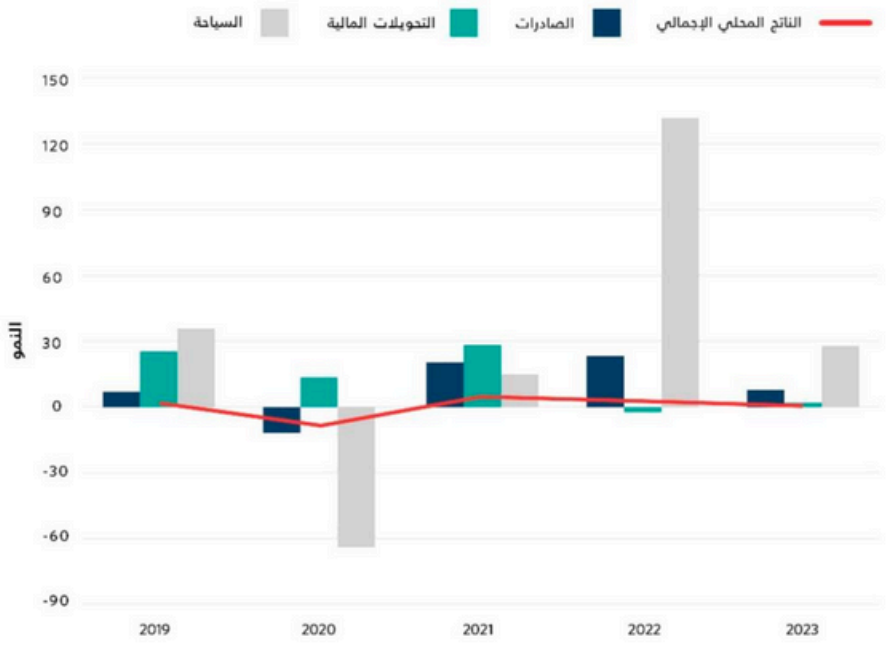

المصدر: حسابات مركز Tema الاقتصادي استنادا الى بيانات رسمية

يرجع سبب الركود الاقتصادي في تونس إلى مكامن الضعف المحلية، فمن جهة، تراجع إنتاج قطاعات الزراعة والبناء والصناعة، في ظلّ في تباطؤ قطاع التصنيع. وبينما تضرّرت الزراعة بشكل كبير بسبب قلّة الأمطار، تأثّرت القطاعات كافة نتيجة انخفاض الطلب المحلي وتدنّي الاستثمارات المحلية. ومن جهة الطلب الكلّي، تقلّص استهلاك الأُسر بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض المداخيل، وواصلت الاستثمارات تراجعها – إلى أن بلغت مستويات متدنّية تاريخية – بسبب تدهور بيئة الأعمال والمخاطر المرتبطة بانعدام استقرار الاقتصاد الكلّي. ولم يكن إنفاق الحكومة المرتفع كافيًا للتعويض عن مكامن الضعف هذه.

لم يكن التضخّم بسبب تراجع سعر صرف الدينار التونسي، الذي بقي مستقرّا مقابل العملات الأجنبية الأساسية، ولا سيما أن أسعار المواد الغذائية الأساسية المستوردة انخفضت ذلك العام، لكن يمكن تفسير التضخّم من خلال لجوء الدولة المتزايد إلى الاقتراض المباشر من البنك المركزي. فقد أمّن البنك المركزي حتى تاريخ كتابة هذه السطور السيولة التي تحتاجها خزينة الدولة لتغطية نفقاتها، بصورة أولى غير مباشرة من خلال المصارف التي قام بإعادة تمويلها، ثم بصورة مباشرة منذ شباط/فبراير 2024[12]. المؤشرات كلّها تشير إلى أن معدّل التضخّم سيبقى مرتفعًا في المستقبل القريب، ولا سيما إذا تراجعت قيمة الدينار بصورة إضافية، ما يسهم في تحقيق توازن الحسابات الخارجية.

جدول توضيحي للنمو الاقتصادي و الظروف الاجتماعية

	الوحدات	2022	2023 (تقديرات)	2024 (خطة)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	تغير النسبة المئوية سنويا	2.5	0.7	1.9
الزراعة	تغير النسبة المئوية سنويا	1	-12.5	4.2
الصناعة	تغير النسبة المئوية سنويا	-5.4	-4.6	-5.5
التصنيع	تغير النسبة المئوية سنويا	5.5	0.2	0.4
البناء	تغير النسبة المئوية سنويا	-5.7	-3.9	-3.1
السياحة	تغير النسبة المئوية سنويا	10.3	11.9	4.8
خدمات أخرى	تغير النسبة المئوية سنويا	1.4	1.4	3.9
مستوى الأسعار	تغير متوسط النسبة المئوية سنويا	8.3	9.4	10
نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية	14.9	12.8	12.2
نسبة المدخرات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية	6.3	7	5.6
البطالة	النسبة المئوية	15.5	15.8	16.3
البطالة في أوساط الفئة العمرية بين 15 و24 عاما	النسبة المئوية	38.1	39.1	42
البطالة في أوساط خريجي الجامعات	النسبة المئوية	23.6	23.8	24.4
الفقر	النسبة المئوية	16.6		

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء،وزارة المالية : مركز Tema. بيانات فترة 2023-2024 من قانون المالية التكميلي لسنة 2023 و توقعات العام 2024 من مركز Tema و صندوق النقد الدولي.

و في تحليل آخر وفق موجز الميزانية 2025 الصادر عن المرصد التونسي للاقتصاد، تواجه تونس تحديات اقتصادية صعبة على المستويين الوطني والمحلي، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي في 2024 ٪1.4، أي أقل من المتوقع، بينما بلغ معدل البطالة ٪16، وتراجع حجم الاستثمار إلى ٪15.7 من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان يتجاوز ٪20 بين 2000 و2010. وسجلت نسبة التضخم ٪7، فيما بلغ إجمالي موارد الدولة لسنة 2025 نحو 78,231 مليون دينار (26.600 دولار)، مقابل 75,699 مليون دينار (25.740 دولار) متوقعة لعام 2024، أي بزيادة طفيفة تبلغ ٪3.3. وتعتمد تقديرات ميزانية الدولة على فرضيات نمو اقتصادي بحدود ٪3.2، واستقرار سعر برميل النفط عند 77.4 دولار، واستقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المحلية.

تشير هذه الأرقام إلى أن سياسات التقشف، وتراكم الديون، والاعتماد على التمويل المحلي تشكل عوامل رئيسية في استمرار هشاشة الاقتصاد الوطني، مع انعكاسات واضحة على المناطق المحلية مثل قابس موضوع دراستنا، حيث تزداد الفوارق المجالية والاجتماعية نتيجة ضعف الاستثمار العمومي وتدهور الخدمات الأساسية.[13]

تتجلى نتائج السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية في تونس، من تراكم الديون وتنفيذ إجراءات التقشف إلى الاعتماد المكثف على التمويل المحلي، ليس فقط في الأداء الاقتصادي الكلي الضعيف، بل في إعادة إنتاج تفاوتات مجالية واجتماعية حادة. قابس، كمثال حي، تعاني من ضعف الخدمات الأساسية وتدهور البنية التحتية، فيما تتفاقم المخاطر البيئية والصحية نتيجة اعتماد النموذج التنموي على الصناعات الاستخراجية والكيميائية.

هذه المعطيات تؤكد أن السياسات العمومية تتفاعل بشكل مباشر مع الواقع المحلي، وأن استمرار الهشاشة الاقتصادية يضاعف من الأعباء الاجتماعية والبيئية والصحية على السكان. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري الانتقال إلى دراسة الأبعاد البيئية والاجتماعية المحلية في قابس، لفهم كيف تتجسد آثار السياسات الاقتصادية على الأرض، وكيف تؤثر على الصحة، الموارد الطبيعية، وفرص التنمية المستدامة.

قابس بيئة ملوثة، مجتمع مضطهد، ونموذج تنموي في أزمة

جسدت قابس حالة نموذجية لفهم أزمة النموذج التنموي الذي تبنّته الدولة التونسية منذ سبعينات القرن الماضي، معتمدة على مركزية الدولة ومنطق التصنيع القسري في جهتي قابس وقفصة. اعتمدت الدولة على الصناعات الاستخراجية كآلية للاندماج في السوق العالمية، دون تمكين السكان من التحكم في شروط الإنتاج أو توزيع الثروة الناتجة.[14]
كانت قابس تُعرف بجمالها الفريد وواحتها البحرية النادرة، لكنها تحوّلت إلى فضاء "موبوء" نتيجة إنشاء المجمّع الكيميائي التونسي عام 1972، الذي توسع تحت شعار التنمية و "التشغيل' ، لكنه أدى إلى تدمير أهم موارد الحياة في الجهة: الماء، الهواء، والتربة.[15]هذا التحوّل كان حصيلة مباشر لخيارات اقتصادية وسياسية تمحورت حول فكرة النمو "بأي ثمن"، حيث ركّزت الدولة على استخراج الفوسفات وتصنيعه كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، دون وضع أي استراتيجيات لمعالجة النفايات أو حماية السكان.[16]

الصناعة الاستخراجية والتحول البيئي في قابس

الدراسات العلمية أشارت إلى أن الانبعاثات الغازية للنفايات الكيميائية تسبّبت بانخفاض عدد أنواع الأسماك من 93 إلى نحو 50 نوعًا، واندثار 5 من 6 أنواع طحالب بحرية مهمة.[17] كما أظهرت تقارير رسمية استمرار تدهور جودة مياه البحر والتربة الزراعية، ما هدد الزراعة التقليدية.[18] إن النموذج التنموي القائم على الصناعات الاستخراجية أنتج تهميشًا اقتصاديًا: انهيار مداخيل الفلاحين والصيادين، غياب بدائل اقتصادية، وهجرة الشباب نحو المدن الكبرى أو الخارج.

إن وصف ما يقع في خليج قابس باغتيال للبيئة لم يصرّح به من طرف ناشط بيئي أو سياسي معارض، بل هي كلمات رئيس الجمهورية قيس سعيّد، استعملها خلال اجتماعه، يوم 30 أيلول/سبتمبر 2025، بوزارة الصحة والبيئة والصناعة والطاقة والمناجم[19]، للحديث عن الوضع البيئي. وقد أكّد "قيس سعيّد" ما يلي: اغتيال "البيئة والقضاء عليها منذ سنوات، الأمر الذي خلّف عددًا من الضحايا"، وأشار إلى تفشي الأمراض الخطيرة في الولاية، مثل السرطان وهشاشة العظام، وندد بـ"القضاء على الواحات وعلى كل مظاهر الحياة بمدينة قابس"، ليخلص إلى القول بأن "هذه الاختيارات بمثابة الجريمة".

بالفعل هي جريمة، انطلقت أولى فصولها منذ سنة 1972 ولا تزال قائمة إلى اليوم. يجب أن يكون المرء فاقدًا للمنطق السليم، حتى يقرر أن يحوّل واحة شاسعة تطلّ على بحر صافٍ وغني بالثروة السمكية، إلى قطب للصناعات الكيميائية وأنشطة صناعية أخرى لا تقل تلويثًا وخطورة. وهذا ما حدث عندما قررت الدولة إنشاء شركة الصناعات "الكيميائية المغاربية" في ولاية "قابس"، وفي منطقة "غنوش" تحديدًا.

هذه المؤسسة هي امتداد لمعضلة بيئية متعددة الأوجه، خلقها انطلاق استخراج الفوسفات في تونس منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى حدود سنة اندلاع الحرب العالمية الثانية. كان الفوسفات المستخرج من مناجم قفصة "جنوب" (غرب البلاد) يتم خامًا تصديره إلى الخارج عبر ميناء صفاقس، لكن في 1947 تقرر إنشاء الشركة "الصناعية للحامض الفوسفوري والأسمدة" (سياب SIAPE)، في ولاية صفاقس، وبعث أول وحدة إنتاج لثلاثي "الفوسفات الرفيع" TSP في سنة 1952[20]. لم تكتف الدولة بآثار الاستخراج في قفصة، والتحويل في صفاقس، فضمت إليهما قابس ليكتمل المثلث المنكوب الذي ارتضته قربانًا الدولة لتطوير نشاط اقتصادي يدر مدخولًا عليها كبيرًا من العملة الصعبة.

ما بين 1972 1992 و تطور حجم الصناعات " الكيميائية المغاربية " وتنوعت أنشطتها التحويلية: (حمض فوسفوري، حمض الكبريتيك، أمونياك، أمونيتر، وغيرها)، وعدد وحداتها الإنتاجية والعاملين فيها، حتى تقرر دمجها مع "سياب صفاقس" في مؤسسة ضخمة واحدة، تحت اسم المجمع "الكيميائي التونسي" الذي يتركز الجزء الأكبر من إنتاجه في قابس، على بعد مئات الأمتار فقط من الأحياء السكنية.

صار المجمع "قلب" المدينة لكنه تضخم بشكل أطبق على صدرها وأنفاسها، وحش ينفث باستمرار أبخرة وغازات تتفاوت درجة خطورتها. ونقلًا عن منصة "بحّاث" [21] الاستقصائية نجد تقريرًا أُنجِز بتكليف من المجمع "الكيميائي التونسي"، خلص إلى وجود عدم مطابقة جسيمة في إدارة جودة الهواء، وأن آخر حملة قياس للانبعاثات تعود إلى عام 2010، وقد أظهرت تجاوزات خطيرة:

- **ثاني " أكسيد الكبريت:** تركيز 7805 ، والحد المسموح 300 فقط! (تجاوز بـ26 ضعفاً)
- **فلوريد الهيدروجين:** تركيز 184، والحد المسموح 5 فقط! (تجاوز بـ 36 ضعفا)
- **ثاني أكسيد النيتروجين:** تركيز 924 ، والحد المسموح 500!
- **الغبار:** تركيز 68 ، والحد المسموح 40!

لا يتوقف الضرر البيئي لأنشطة المجمع "" ومؤسسات القطاع الخاص المرتبطة به – ومنها الأجنبي مثل شركة تيماب "تونس التابعة" للمجموعة الفرنسية روليبه " ROULLIER – 22" على الهواء الملوّث، فهو يشمل أيضًا الكميات الكبيرة من المياه المستغلة في الإنتاج... والأنكى من كل هذا التخلص من قسم مهم من النفايات الصناعية وبعضها – سام و/أو مشعّ – في الطبيعة مباشرة.

كما تلقي وحدات التحويل المختلفة قرابة 12 ألف طن من مادة الفسفوجيبس في البحر يوميًا.
الفسفوجيبس أو الجبس الفوسفاتي هي فضلات المعالجة الصناعية للفوسفات الطبيعي بهدف إنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة الفوسفاتية، وتخرج في شكل رواسب رطبة بعد معالجة الفوسفات بحمض الكبريتيك. وتحتوي هذه المادة على عدة عناصر كيميائية ومعادن ثقيلة، مثل: الجبس، وحمض الهيدروفلوريك، والحمض الفوسفوري، والزنك، والكادميوم، والزئبق، بالإضافة إلى عنصر مشع هو الراديوم 226 الذي ينبعث منه الرادون 222، وهو غاز مشع لا لون له ولا رائحة. ويعد شاطئ "شط السلام" من أكثر المناطق تضررًا من هذه الممارسات. [23]

على امتداد خمسة عقود، كانت مأساة قابس تتشكل بسبب خيارات دولة تعاملت مع الأرض والسكان كمواد أولية يمكن التضحية بها من أجل توازنات اقتصادية قصيرة المدى. ما حدث لقابس كان عملية تفكيك بطيئة لمقومات الحياة نفسها: بحر يختنق تدريجيًا، واحة قُتلت واقفة، ومجتمع محاصر بين اقتصاد مسموم وغياب أي أفق بديل. هذا التراكم الثقيل من السياسات والقرارات جعل من قابس مختبرًا قاسيًا لفشل النموذج التنموي التونسي نفسه. كما أن هذا الوضع لا يمكن فصله عن طبيعة الاختيارات الاقتصادية التونسية خلال العقود الأخيرة، التي تبنّت منطقًا نيوليبراليًا تابعًا يقوم على فتح القطاعات الاستخراجية أمام السوق العالمية وربط التنمية المحلية باحتياجات الرأسمال الخارجي، بدلًا من الاحتياجات الفعلية للسكان.

فقد صُمِّم القطب الصناعي في قابس ليكون جزء سلاسل القيمة العالمية، حيث يتم تحويل الفوسفاط محليّا ثم يُصدَّر في شكل أسمدة ومنتجات كيميائية إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية أساسًا، دون خلق قيمة اجتماعية عادلة داخل المنطقة. هذا النموذج يعيد إنتاج منطق الاستعمار الاقتصادي: تستنزف الموارد الطبيعية وتُحمَّل التكاليف البيئية والصحية للأهالي، بينما تُراكم الأرباح وتتحوّل خارج الجهة، بل وخارج البلاد نفسها في كثير من الأحيان. حيث تتحوّل التنمية إلى أداة للعنف البيئي، ويتحوّل التشغيل إلى فخ اجتماعي لا يمكن الفكاك منه.

ومع أن آثار هذا المسار باتت اليوم واضحة ومكلفة، فإن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه لم يعد فقط مرتبطًا بما جرى، بل بما أنتجته هذه الخيارات من اختلالات بنيوية، وما فتحته من مسارات جديدة داخل المجتمع... المحلي، وهي مسارات لن تتضح ملامحها إلا إذا انتقلنا إلى تحليل آليات المقاومة الاجتماعية، وأنماط تشكّل الوعي البيئي والسياسي داخل واحة قابس.

الوعي المجتمعي والتحرك البيئي في قابس: سردية المقاومة اليومية

لم يكن سكان خليج قابس مجرد متلقين لما تفرضه عليهم المصانع والقطاعات الصناعية من تلوث وانتهاك للبيئة، بل تحوّلوا مع مرور الوقت إلى فاعلين يواجهون المخاطر اليومية بمزيج من الصمود والتنظيم الشعبي. هذا الوعي المجتمعي تشكّل من تجربة معيشية مباشرة: اختناق الأطفال في المدارس، تلوث المياه التي يشربونها، تدهور التربة التي يزرعونها، وأمراض مزمنة تؤدي إلى الوفاة، وفقدان الموارد الطبيعية التي كانت تشكل أساس حياتهم اليومية.

برزت في هذه التجربة الواقعية قدرة المجتمع المحلي على التحرك الجماعي بطريقة سلمية ومستمرة. ففي شط السلام وغنوش، بدأ الأهالي بمراقبة الانبعاثات الغازية وتوثيق حالات الاختناق، وتحولت هذه الملاحظة اليومية إلى قاعدة بيانات غير رسمية عن الضرر البيئي. لم تكن الحركة مجرد احتجاجات عابرة، بل سلسلة من أفعال مستمرة، من التنديد الرسمي إلى الاحتجاجات الميدانية، وصولًا إلى مراقبة جودة الهواء والمياه.

ولم يكن الوعي محصورًا في الفضاء العام فحسب، بل تشكّل في الفضاء الاجتماعي، وخاصة في دور النساء الأمهات، واللواتي لعبن دور الحارسات الحقيقيات للحياة اليومية. من خلال تظاهراتهن السلمية، ومرافعاتهن في الاجتماعات العامة، وتحركاتهن في الشوارع، أثبتن أن القدرة على المقاومة والتعبير عن الحق البيئي كممارسة يومية حاضرة.

انطلقت حملة مانيش مصبّ في صيف عام 2018 من لوحة فنية 24 كانت تهدف إلى تسليط الضوء على تدهور الوضع البيئي في مدينة عقارب، وساهمت في تعيين المشكلة أساسًا المتمثلة في مكب القنة المراقب، الذي أُنشئ منذ عام 2008 وتجاوز أجل الإغلاق، وفق النشطاء، منذ عام 2013.

كانت اللوحة سببًا في تجمع أقلية من الشباب المثقف حول قضية التلوث البيئي في المدينة، فأطلقوا سردية "مانيش مصبّ" لتأطير الحملة، إذ اشتُقت تسميتها من حملة وطنية شهيرة حينذاك ضد الفساد، وهي حملة (مانيش _ مسامح). كما تعتبر سردية مانيش شكلًا مصبًّا من أشكال التماهي مع مكب النفايات في القنة نظرًا إلى قربه الشديد من السكان والأحياء السكنية.

في المقابل، أكد نشطاء حملة سكّر المصبّ أن النقطة الفارقة التي أدت إلى تأسيس حملتهم تمثلت في حريق مكب برج شاكير يوم 5 حزيران/يونيو 2019. ساهمت الكارثة والخطورة البيئية للحريق في توحيد جهود النشطاء، ودفعتهم إلى الانخراط في حملة منظمة ضمت مجموعة من شباب المجتمع المدني بالإضافة إلى أعضاء من المجلس البلدي لسيدي حسين. ومع ارتفاع حجم الحريق وتواصله والزخم الإعلامي الذي صاحبه أخذت الحملة بعدًا أكبر.

إلى جانب الخطاب الصحي الذي كان هدفه الرئيسي كسب تعاطف الإعلام والرأي العام مع السكان القريبين من المكبات، استخدمت الإحصائيات والأرقام التي تبرز أن المكب وصل إلى حالة من التشبّع ولم يعد قادرًا على استقبال كميات جديدة من النفايات.

استعانت هذه الحملات بشعارات ذات رمزية خاصة عند التونسيين، مثل شعار الشعب "يريد"، وهو من أهم الشعارات التي رُفعت أثناء الثورة: الشعب "يريد إسقاط النظام"، وفي جميع المحطات الهامة التي جاءت بعدها، لإضفاء الشرعية على المطلب الأساسي الذي رفعته، وهو الإغلاق.

أي موقف للمجتمع المدني؟

يؤكد الناشط البيئي وعضو حركة "STOP POLLUTION" خير الدين دبية أن الاعتراض أو الاحتجاج على المشاكل البيئية قبل 2011 لم يكن ممكنًا، لكن منذ سقوط نظام بن علي تحرّك المجتمع المدني والأهالي من أجل وقف هذه المأساة، وتحوّلت المطالبة بوقف التلوث إلى مطلب أساسي ولا يزال إلى اليوم.[25]

واعتبر أن حذف "مادة الفوسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة والسعي إلى تثمينها تبييض لجرائمها واستفزاز لنضالات الأهالي والمجتمع المدني"، التي أفضت إلى قرار بتفكيك الوحدات الملوثة في جوان 2017، مشدّدًا على أن كل الأطراف في قابس متمسكة بهذا القرار الذي جاء بعد سنوات من النقاشات وبإجماع كل المتدخّلين على أن الحل الوحيد لحل مشكل التلوث هو تفكيك الوحدات.

بلاغ

إقرار برنامج تفكيك الوحدات الملوثة المرتبطة بافراز الفوسفوجيبس بقابس وإحداث وحدات صناعية جديدة

انعقد مجلس وزاري مضيق بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 جوان 2017، تناول موضوع التخلص من التلوث البحري الناجم عن سكب مادة الفسفوجيبس في البحر بقابس، فتقرر الالتزام التام من حكومة الوحدة الوطنية بإيقاف سكب الفسفوجيبس في البحر عبر تبني خيار التخلي وتفكيك الوحدات الملوثة المرتبطة بإفراز الفسفوجيبس وإحداث وحدات صناعية جديدة تحترم المعايير الوطنية والدولية في السلامة البيئية وذلك داخل حدود ولاية قابس، في موقع يتم تحديده بناء على معطيات تراعي الابتعاد عن التجمعات السكنية وتفادي أي مساس بالمائدة المائية واحترام كافة المقتضيات البيئية وتحري وجود طبقات جيولوجية عازلة مع مراعاة المقبولية المجتمعية للمشروع، كل ذلك وفق الرزنامة المسترسلة التالية:

- ستة أشهر تنطلق فورا ومنتهاها في 31 ديسمبر 2017 : إجراء الدراسات الجيولوجية والاجتماعية لمختلف المواقع الممكنة اعتمادا على مقاربة تشاركية.
- سنتان : انجاز الدراسات الفنية والبيئية وإعداد ملفات طلبات العروض وإمضاء عقود الإنجاز.
- سنتان : انجاز وحدة الإنتاج الأولى ودخولها حيز الاستغلال بما يسمح بالوقف التدريجي لسكب الفسفوجيبس في البحر.
- سنتان : انجاز وحدة الإنتاج الثانية ودخولها حيز الاستغلال بما يسمح بوقف سكب ما يقابلها من مادة الفسفوجيبس في البحر.
- سنتان: انجاز ما تبقى من وحدات الإنتاج الجديدة. وباستكمالها يتم التوقف نهائيا عن سكب الفسفوجيبس في البحر وإعادة تأهيل المصب الحالي بشط السلام.

ولحسن انجاز هذا المشروع الوطني أقرت حكومة الوحدة الوطنية ما يلي:

1- تفعيل المسؤولية المجتمعية والاقتصادية تجاه المنطقة التي ستحتضن الوحدات الجديدة وموقع التكديس.

2- تهيئة منطقة صناعية قريبة من الموقع الذي سيتم اختياره موجهة بالخصوص لصناعات تثمين وتحويل الفسفوجيبس.

صورة لقرار تفكيك الوحدات الملوثة

الاحتجاجات الأخيرة في قابس: التسرب الغازي شرارة للاحتجاج

سُجّلت منطقة غنوش أول تسرب للغازات يوم 9 سبتمبر 2025، ومثله تم تسجيله يوم 10 سبتمبر، وتم التنديد بها من قبل متساكني المنطقة. ولم تنتظر إدارة المركب الكيميائي كثيرًا لتعود انبعاثات الغازات الخانقة من جديد يوم 16 سبتمبر، وكانت أيضًا في منطقة غنوش. وفي العموم لم تكن الأضرار كبيرة، وحالات الاختناق تم إسعافها ولم تكن حادة حسب تصريحات رئيس فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بقابس.[26]

وشهد يوم 27 سبتمبر 2025 تسربات جديدة شملت هذه المرة منطقة شط السلام، وكان أثرها أوسع حيث تسببت نوعية الغازات في اختناق 35 تلميذًا وتلميذة من المدرسة الإعدادية شط السلام، وتتالت بعدها أحداث الاختناق في نفس المنطقة السكانية لتشمل مواطنين وتلاميذ في كل مرة. وواجه المستشفى المحلي صعوبات في إسعاف الحالات المسجلة أمام نقص التجهيزات التي يعانيها، واضطر إلى الاستعانة بسيارات الحماية المدنية المجهزة بالأكسجين في كل مرة أمام تضاعف العدد إلى أكثر من 60 حالة.

وسجلت قابس المدينة حالات إيقاف أرقامها ترتفع يوميًا على خلفية التحركات التي عاشت على وقعها الجهة، حسب الزيارة التي تم تنظيمها من قبل المكتب الجهوي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان لمركز الإيقاف. وتمت عمليات الإيقاف لأفراد ومجموعات على حد السواء.

نساء قابس: حارسات الحياة ضد منطق التدمير والأرباح

خلقت حالات الاختناق المتتالية في المنطقة والغياب شبه الكلي لمسؤولي الجهة وضعًا من الاحتقان والغضب في صفوف الأولياء ومتساكني منطقة شط السلام، وبدأت المنطقة تعرف تحركات أمام المجمع الكيميائي تطالب بوقف العمل ووضع حد للتسربات الغازية الخانقة. وشكلت تحركات الأمهات النواة الأولى للحركة الاحتجاجية التي عرفتها منطقة شط السلام بقابس.

عرفت مسيرة يوم الغضب التي انتظمت يوم 15 أكتوبر 2025، بدورها مشاركة واسعة لكل الفئات العمرية، وسجلت حضورًا واضحًا للنساء والفتيات اللاتي كن في الصفوف الأمامية، وعلى امتداد 2 كلم من باب بحر وسط المدينة باتجاه شط السلام، أين تتمركز المنطقة الصناعية ووحدات المجمع الكيميائي التونسي، تقدم المحتجون والمحتجات رافعين شعارات مختلفة تتمحور جميعها حول الحق في بيئة سلمية وتفكيك الوحدات.

برزت نساء قابس كفاعلات مركزيات ليس فقط في التعبئة وتنظيم الوقفات والمسيرات داخل المدينة، بل أيضًا في قيادة الخطاب العام حول العدالة البيئية. كنّ في مقدّمة التحركات الميدانية، كما أخذن الكلمة في الاجتماعات العامة وفي التصريحات الصحفية، ونجحن في جعل أصواتهنّ أكثر حضورًا وتأثيرًا.

كان خطاب نساء قابس هو الأصدق والأكثر تحفيزًا على التعبئة، لأنه انطلق من تجربة معيشة يومية للتلوث والمعاناة، ولأنه خاطب الناس بلغة العاطفة المشتركة لا بالمنطق التقني، فكان أقرب وأسرع للمتلقي.

تحولت نساء قابس إلى منتِّجات للخطاب ومُؤسِّسات لشرعية جديدة تقوم على الصدق والتجربة. وأضفن بذلك للحراك البيئي نفسًا جديدًا فيه الكثير من الجرأة السياسية، مما جعله أكثر قدرة على كسر الصمت والتردد والتشكيك. إنّ نساء لم يقدن فقط الشارع، بل أعدن تعريف من يتحدث باسم الضحايا، ومن يملك شرعية تمثيل الوجع الجماعي. ولم يكن حضورهن تجميليًا، بل كان عنصرًا تأسيسيًا في استمرارية الحركة وفاعليتها الرمزية، وكسرن نمطية أنهن ضحايا ليتحولن إلى ناطقات باسم الحياة نفسها.

يظهر انخراط نساء قابس في الحركة الاحتجاجية كيف تتحول النظريات السوسيولوجية والبيئية وتقاطعاتها إلى ممارسة نضالية يومية. إنّ حضور نساء قابس في الصفوف الأولى للحراك البيئي لا يعكس فقط حساسية جندرية تجاه الحياة، بل يعيد تعريف السياسة ذاتها بوصفها فعل رعاية ومقاومة في آن واحد.

مواجهة الحراك كيف؟

واجهت الدولة التونسية الحركة البيئية في قابس بمسار تصاعدي من التسويف والتعويم ثم الوصم فالقمع في "سيناريو الاحتواء الممنهج" الذي تكرّره السلطة مع كل حراك اجتماعي يهدد سردياتها حول التحامها بالمطالب الاجتماعية. في المرحلة الأولى، اعتمدت الدولة على استراتيجية التسويف عبر الوعود بإيجاد حلول غير "تقليدية" لمشكلة التلوث، دون تحديد آجال واضحة أو آليات تنفيذ. هذه المقاربة البيروقراطية تندرج ضمن سياسة تهدئة "المطالب وامتصاص الغضب عبر الخطاب بدل الفعل".

مع تحوّل الحراك البيئي إلى قوة احتجاجية مستقلة لجأت السلطة إلى آلية التعويم ومحاولة تفكيك المعنى السياسي للحركة وتحويلها إلى موضوع نقاش إداري وتقني، في محاولة لتحويل الأزمة البيئية إلى ملف إداري تُحتكره لجنة أو بعض المؤسسات، فيُقصى المواطنون عن القرار من جديد.

عملت الأطراف المساندة للسلطة على تصوير النشطاء كـ"مخرّبين"، أو عناصر "مأجورة"، أو أصحاب "أجندات خارجية"، في محاولة قديمة متجددة لإضعاف الشرعية الأخلاقية للحركات الاجتماعية، بتحويلها في المخيال العام من فاعل وطني إلى مصدر تهديد للنظام وبأنها محل توظيف سياسي.

كما لجأت الدولة إلى أدواتها التقليدية في الردع بالقمع المباشر عبر التدخل الأمني، والملاحقات القضائية، أو استدعاء الناشطين للتحقيق، لتنتقل بذلك من العنف الرمزي إلى العنف المادي، مما يكشف حدود الدولة في استيعاب النقد الاجتماعي.

لتعميق فهم تجربة الوعي المجتمعي والتحرك البيئي في قابس، تم التواصل مع نشطاء بيئيين من مختلف الجهات التونسية، تعرفنا فيها على تجاربهم وملاحظاتهم حول المقاومة اليومية والتحديات البيئية. وقد أظهرت النتائج أن المطالب الأساسية التي يرفعها السكان أمام التلوث والانتهاكات البيئية تشمل ما يلي.

1. المكبات غير المرخصة والمشبّعة بالنفايات، مثل مكب القنة ومكب برج شاكير، بعد أن تجاوزت هذه المواقع قدرتها الاستيعابية وأصبحت مصدرًا مباشرًا للأمراض (ربو، حساسية، سرطان).
2. تفكيك الوحدات الصناعية الملوثة، بما فيها الوحدات التي تنتج مادة الفوسفوجيبس، ووقف أي محاولات لإعادة إدراجها في قائمة المواد غير الخطرة.
3. مراقبة الانبعاثات الغازية والملوثات البيئية بشكل يومي وشفاف، من خلال أجهزة قياس أو لجان مراقبة تشارك فيها جمعيات المجتمع المدني.
4. تحسين جودة المياه والتربة، وتقديم حلول عملية لمشاكل التلوث الزراعي ومياه الشرب، بما يضمن حماية الصحة العامة.
5. تعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات البيئية، بحيث يكون للأهالي دور فعلي في الرقابة واتخاذ القرار بدل الاقتصار على الوعود الإدارية البيروقراطية.
6. حماية صحة الأطفال والمراهقين في المدارس، عبر وضع خطط طارئة للتعامل مع التسربات الغازية وأي حالات اختناق محتملة.

وقد أكد النشطاء أن هذه المطالب تمثل طلبات يومية يعيشها السكان في قابس، وهي انعكاس مباشر لتجربة المواطنين ومعاناتهم المستمرة من التلوث الصناعي.

كما أظهرت نتائج البحث الدور الفاعل للنساء والأمهات في توجيه الحراك وتحويله إلى مقاومة عملية متجذرة في الحياة اليومية، بما في ذلك تنظيم الوقفات، التظاهرات، والمرافعات الرسمية

وبهذا، يوضح التحليل أن الوعي البيئي في قابس يتجسد في مطالب محددة وملموسة يسعى السكان والناشطون لتحقيقها بشكل مستمر، وهو ما يعكس جوهر المقاومة اليومية الذي يشكل المحور الثالث من هذه الدراسة.

خاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن ولاية قابس تمثل نموذجًا حقيقيًا لتداعيات السياسات الاقتصادية والمالية العمومية في تونس على الواقع المحلي، لا سيما في المناطق المهمشة التي تتحمل تبعات النموذج التنموي القائم على الصناعات الاستخراجية والكيميائية.صحة وحقوق السكان.

لقد أظهرت الورقة أن تراكمات الديون وسياسات التقشف، إلى جانب الاعتماد المفرط على التمويل والاقتراض من البنك، أعادت إنتاج تفاوتات مجالية واجتماعية عميقة، وجعلت من قابس ساحة لتجريب النموذج التنموي على حساب

وتكشف نتائج الدراسة أن تأثير هذه السياسات يتجسد بشكل ملموس في تدهور البيئة، وانخفاض جودة الهواء والماء والتربة، وتفاقم الأمراض المزمنة، إلى جانب تراجع فرص التنمية المستدامة وغياب بدائل اقتصادية حقيقية. إلا أن هذه المعطيات المأساوية لم تمنع السكان من تطوير شكل من أشكال المقاومة اليومية، التي تجلت في مراقبة الانبعاثات، وتنظيم الحملات المجتمعية، والتظاهرات السلمية، والمرافعات الرسمية، مع دور فاعل للنساء والأمهات في تحويل الحراك إلى مقاومة عملية متجذرة في الحياة اليومية.

ومن خلال هذا التحرك المستمر، يتضح أن الوعي البيئي في قابس لا يقتصر على الإدراك النظري للمخاطر، بل يتطور ليصبح ممارسة اجتماعية وسياسية، تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وتؤكد أهمية إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات البيئية والاقتصادية. كما تبرز الورقة أن المطالب المجتمعية — من إغلاق المكبات الملوثة، تفكيك الوحدات الصناعية، تحسين جودة المياه والتربة، إلى تعزيز المشاركة المجتمعية — تشكل انعكاسًا مباشرًا لتجارب المواطنين اليومية، وليست شعارات فارغة.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن تجربة قابس تقدم دروسًا قيمة لفهم حدود النموذج التنموي التونسي، وتبرز الحاجة الملحّة إلى مراجعة السياسات الاقتصادية والبيئية على المستويين الوطني والمحلي. إذ يتضح أن التنمية الاقتصادية التي تُقاس بالأرقام وحدها لا تكفي، وأن العدالة الاجتماعية والبيئية ضرورة لا يمكن تجاهلها، إذ يشكل الفشل في تحقيقها تهديدًا مباشرًا للصحة العامة واستقرار المجتمعات المحلية. كما تؤكد الدراسة على أن المقاومة الشعبية المنظمة والوعي المجتمعي يمكن أن يشكلا قوة ضغط فعالة لإعادة توجيه السياسات نحو نموذج تنموي أكثر استدامة وعدالة، يضمن التوازن بين متطلبات الاقتصاد وحقوق الإنسان، ويحمي البيئة كمورد أساسي للحياة.

إن قابس، بهذا المعنى، هي مرآة تعكس واقع العديد من المناطق المهمشة في تونس، حيث تتقاطع السياسات العمومية مع التجارب اليومية للسكان لتكشف عن هشاشة النموذج التنموي نفسه، وتضع أمام صناع القرار تحديًا أخلاقيًا وسياسيًا: كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة دون التضحية بالبيئة وصحة المواطنين وحقوقهم الأساسية؟ الخلاصة الكبرى لهذه الدراسة هي أن العدالة البيئية والاجتماعية ليست خيارًا ثانويًا، بل شرط أساسي لاستدامة التنمية وفعالية السياسات الاقتصادية، وأن الوعي المجتمعي والمقاومة اليومية هما أدوات حقيقية لتغيير الواقع وإعادة صياغة مستقبل المناطق.

المراجع

1.علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011–2017)

2.سياسة الاقتصاد الكلي.

3. Therry lynn karl , Dielemmas of Democratization in latin American , Comparative Politics, Vol . 23,n.1 (oct 1990) P.17.
4. BNP Paribas Economic Research. (2024, February 28). Tunisia: Gloomy outlook. https://economic-research.bnpparibas.com/html/en-US/Tunisia-gloomy-outlook-2/28/2024,49380
5. Carnegie Endowment for International Peace. (2024, October).
6. Business News. 2024. “INS – Le taux d’inflation moyen de l’année 2023 s’établit à 9,3%.” January 5, 2024. https://www.businessnews.com.tn/ins-le-taux-dinflation-moyen-de-lannee-2023-setablit-a-93,520,134657,3
7. Business News. 2024. “INS – Le taux d’inflation moyen de l’année 2023 s’établit à 9,3%.” January 5, 2024. https://www.businessnews.com.tn/ins-le-taux-dinflation-moyen-de-lannee-2023-setablit-a-93,520,134657,3
8. Fitch Ratings. (2023, November 6). Tunisian banks’ increasing profits mask growing liquidity and solvency risks. https://www.fitchratings.com/research/banks/tunisian-banks-increasing-profits-mask-growing- liquidity-solvency-risks-06-11-2023
9. International Monetary Fund. (2023). Why is Tunisia’s unemployment so high? IMF Working Paper No. 23/219. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2023/219/article-A001-en.xml
10. Natural Resource Governance Institute. (2023, June). Shaping a new future for Tunisia’s phosphate. https://resourcegovernance.org/articles/shaping-new-future-tunisias-phosphate
11. Reuters. (2023, December 29). Oil prices shed 10% in 2023 as supply, demand concerns weigh. https://www.reuters.com/markets/commodities/oil-prices-end-year-10-lower-demand-concerns- snap-winning-streak-2023-12-29/

12. Jeune Afrique. (2024, February 7). The Central Bank of Tunisia authorized to finance the state budget. https://www.jeuneafrique.com/1534235/politique/la-banque-centrale-de-tunisie-autorisee-a- financer-le-budget/

13. المرصد التونسي للاقتصاد [Budget Brief 2025]. 20 June 2025 https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/budget_brief_2025_interca tif.pdf

14. Tunisian Ministry of Industry. (2020). History of industrial development in Gabès. Tunis: Ministry of Industry.

15. Groupe Chimique Tunisien, Annual Environmental Report 2022 (Gabes: GCT, 2022), 8–15.

16. Al-Monitor, “Thousands Gather, Urge Closure of Tunisia Chemical Plant,” October 2025, https://www.al-monitor.com/originals/2025/10/thousands-gather-urge-closure-tunisia-chemical-plant.

17. Atalayar, “Poisonings Increase Due to Gas Emissions from the Gabes Chemical Complex,” September 11, 2025, https://www.atalayar.com/en/articulo/society/poisonings-increase-due-to-gas-emissions-from-the-gabes-chemical-complex/20250911140718218054.

18. Tunisian Ministry of Environment, Environmental Impact Studies of GCT, 2023

19. اجتمع رئيس الجمهوريّة قيس سعيّد عصر يوم أمس الثلاثاء 30 بكلّ سبتمبر من السيّدين مصطفى الفرجاني، وزير الصحة، وحبيب عبيد، وزير البيئة، والسيّدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم، وتناول اللقاء الوضع البيئي في مدينة قابس .

20. المجمع الكيميائي : التونسي صناعة الموت التي دفع ثمنها أهالي قابس .August 11 2025 https://kashfmedia.com/2025/08/11/المجمع-الكيميائي-التونسي-صناعة-الموت/

21. رابط التحقيق.منصة بحاث. https://www.facebook.com/ba7ath.project/posts/pfbid02UB1CQXkRTSDSaq bvGAnLUTskdc6SsFqUsPSnQod78f 1DgvJymRMDRYa175sdQga7l

22. France Bleu. 2023. “Le groupe Breton Roullier possède deux usines sur un site tunisien dévasté par la pollution.” October … 2023. https://www.francebleu.fr/infos/environnement/le-groupe-breton-roullier-possede-deux-usines-sur-un-site-tunisien-devaste-par-la-pollution-5892471

23. السفير 2025 . العربي . « احتجاجات قابس " قصة : " مدينة تونسية شُو هت ملامحها وسُممت 19 . » أجواؤها أكتوبر . 2025
https://assafirarabi.com/ar/67556/2025/10/19/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7 %D8%AA-%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B3-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D9%8F%D9%88%D9%91%D9%90
24. رابط الحملة: https://www.facebook.com/photo/?fbid=1837501173401 44&set=g.688457011533365&locale=fr_FR
25. المجمع الكيميائي : التونسي صناعة الموت التي دفع ثمنها أهالي قابس .August 11 2025 https://kashfmedia.com/2025/08/11/المجمع-الكيميائي-التونسي-صناعة-الموت/
26. تونس: تسربات متكررة لغازات سامّة في قابس يثير هلع وغضب السكان. September 29, 2025. https://www.alarabiya.net/north-africa/2025/09/29/تونس-تسرب-ات-متكررة-لغازات-سامة-في-قابس-يثير-هلع-وغضب-السكان